

النحو العربي والبنوية: اختلافهما النظري والمنهجي

أ.د عبد الرحمن الحاج صالح

جامعة الجزائر

إن الذي نقصده بالبنوية هو المذهب اللغوي العلمي الذي ظهر في أوروبا وأمريكا في بداية القرن العشرين الميلادية وتطور وبلغ أشده في نهاية الأربعينيات. وهو يدعو إلى دراسة اللغة كنظام وكتبية لها وجود سابق لوجود أجزائها ومكوناتها¹.

وقد عرف جمهور المثقفين العرب في زماننا هذا البنوية الغربية منذ عهد قريب وسيقهم بعض من أوفد إلى أوروبا للدراسات العليا في اللغة، فاتفق أن كانت البنوية هي السائدة في الجامعات الأوروبية آنذاك، وذلك على شكل مدارس يتزعم كل مدرسة في كل بلد أستاذ كبير اشتهر ببعض الأفكار في مذهبه البنيوي. وقد جاءت هذه البنوية بأفكار علمية، نظرية ومنهجية جديدة، مهمة ومفيدة بالنسبة لما كان متعارفا عليه في الغرب قبل ظهورها. أما بالنسبة لنا معشر العرب؛ فقد طرح السؤال عن إمكانية الاستفادة مما يوجد في هذا المذهب الجديد ولاسيما ما ثبت صحته فيه عند جميع العلماء وهو شيء حسن؛ إذ لا بد من أن يراجع العلماء نظرياتهم ومناهجهم العلمية كلما اقتضى الحال لأن سير العلم لا يتوقف (إلا عند قوم دون قوم في تاريخ البشرية) إلا أن ذلك يقتضي أيضا أن نمنع النظر فيما نقول

عنه انه "قد ثبتت صحته"، ولا تتسرع في الحكم على ذلك بل نطيل البحث عما أدى غيرنا إلى الحكم بصحة ما يقوله البنويون أو أكثره .

أما النحو العربي الذي نقصده فهو نحو الخليل وأصحابه، أو ما وصل إليه النحو في زمانه وزمان سيبويه وفي عهد أتباعهما الكبار . والسبب في ذلك أنهم هم المبدعون للنحو العربي ونظرياته الأصلية العميقة، ولم يبلغ الذين تلوهم (بعد القرن الرابع الهجري) من الإبداع والعمق ما بلغوه إلا بعض الأفضال مثل السهيلي والرضي الاسترابادي. فهؤلاء وحدهم يمثلون، في اعتقادنا، أصالة النحو العربي وروعته.

ولذلك فسنحاول أن نتبين فيما يلي ماهي الفوارق الجوهرية التي يفترق فيها النحو العربي عن البَنوية، وفي الوقت نفسه ما هي القيمة العلمية لأهم ما اختصت بإخراجه كل واحدة من هاتين النظريتين. ولا بد أن نتبين قبل ذلك ما هي أهم ما اتفقت فيه البَنوية مع النحو العربي، إذ لا يمكن أن تتم المقاضلة بين شيئين إلا إذا اشتبها ولو بوجه .

أولاً: بعض ما يتفق فيه النحو العربي مع اللسانيات البَنوية:

1- إن لكل العلمين موضوعاً واحداً وهو اللغة في ذاتها :

تتم دراسة اللغة عند النحاة العرب و البنويين باللغة في ذاتها، ومن حيث هي، أي من حيث كونها أداة للتبليغ أو التعبير عما يكتنه الإنسان ولا تلتفت إلى ما كانت قبل أن تصير إلى ماهي عليه. فهي دراسة آنية لا زمانية (سنكرونية لا دياكرونية على حد تعبير دي سوسور) فكلاهما يتناول اللغة بالتحليل إلى

أجزائها الكبرى والصغرى، وكلاهما يبحث عن كيفية تركيبها بعضها في بعض. إلا أن فضل اللسانيات الغربية على سابقتها يكمن في اهتمامها الكبير الذي أظهرته في القرن التاسع عشر بتحوّل اللغات إلى لغات أخرى عبر الزمان، وذلك لم يتبادر إلى ذهن القدامى (لأسباب تاريخية محضة لا لنقص في عقولهم)²، وهو الذي يسمونه بتطور اللغات (المروور على أطوار تتحول فيها مثل الكائنات الحية). وفضل البنيوية هو أنها فتحت الباب من جديد وعلى أسس علمية جديدة أيضا للدراسة الآنية بعد أن غلا التاريخيون بحصرهم الدراسة في الوجهة التاريخية وحدها. وأفضل من هذا هو حملها الباحثين في تاريخ اللغات على أن يتبعوا تطور بني اللغة لا تطور جزئياتها مفردة.

إلا أن هذا الفضل الكبير جدا الذي لا يمكن إنكاره لابد أن يقترن بالتنويه به بتنويه ما أخرجته القدامى من العرب وغيرهم من النظريات العميقة وما اكتشفوه من أسرار اللغات، فتوارثته الناس ولكن مشوّها بعد القرن السادس الهجري فيما يخص العرب. وذلك مثل ما قاله العلماء الهنود عن لغتهم المقدسة السنسكريتية، ويقر البنويون إقرارا نزيها بفضلهم عليهم، بل ويذهب الكثير منهم إلى أن أفكارا كثيرة في البنيوية قد سبق إليها الهنود³، وذلك مثل التمييز الحاسم بين الصوت الآلي وتأدياته المختلفة. وهذا الصوت الذي تتألف منه الوحدات الدالة هو عند أفلاطون جنس من الأصوات. فهو عنده، وكما قال سوسور، كيان مجرد وليس بمادة. وقد ألحت البنيوية على ضرورة التمييز بين الصوت كمادة للحرف وبين الوحدة الصوتية التي هي جنس من الأصوات، وبالتالي مفهوم (concept) له مميزاته، وذلك مثل مفهوم الإنسان فهو تصور لمميزاته، وقد فصل ذلك أرسطو في كتبه المنطقية. وأفاد

الغربيون مما ترجم إلى اللاتينية من كتب النحو العربي ولاسيما مفهوم العمل الذي أحياه من جديد تشومسكي في أيامنا هذه.

2- ينطلق البنيويون من واقع اللغة كظاهرة وكذلك النحاة الأولون:

تريد البنوية أن يعتمد على مجموعة من الخطابات يدونها اللغويون في عين المكان الذي يعيش فيه في زمان معين أصحاب اللغة المراد تحليلها والبحث فيها. وأن يقتصر على هذه المدونة (corpus) هي وحدها فلا يجسر على تغيير شيء منها ولا يلجأ في الاستشهاد بشيء من خطابات الباحث نفسه أو جماعة غير الجماعة المعنية بتلك اللغة.

ويُجد نفس التخرج عند النحاة العرب، إذ لا يمكن أن يستشهد إلا بما هو ثابت لا يرد، وهو موجود في دواوين العرب التي دوّنها العلماء من الشعر والكلام المنشور والأمثال ولا يلجأ إلى غير ذلك. فكل منهم يراعي الواقع كما هو.

ومما يترتب على ذلك هو الاعتماد الأساسي على المشاهدة، وهو السماع عند العرب مع معاناة أحوال الخطاب (والشواهد في النحو ما هي إلا معطيات يستدل بها النحوي). فكل من النحاة و البنيويين يجعلون المشاهد المسموع بالفعل هو مادة البحث والمنطق لكل تحليل، وقد يحاول النحاة أن يفسروا هذا الواقع بوسائل عقلية قد لا تعرفها البنوية - كما سنراه - إلا أن الرجوع إلى السماع في كل محاولاتهم هو الأساس. أما فكرة المدونة اللغوية المغلقة فهو شيء اختصت به البنوية.

3- دورة التخاطب (the process of communication) وظواهرها:

إن اللغة أداة للتبليغ، وتلك هي أهم وظائفها. وتحاول البنوية أن تفهم الظواهر اللغوية باللجوء إلى مبدأي الاقتصاد والفرق. أما الاقتصاد فهو ميل المتكلم

إلى التقليل من الجهود العضلية والذاكرية التي يبذلها في عملية التخاطب. وقد لجأ النحاة أيضاً إلى مبدأ الاستخفاف في تفسير ظواهر كثيرة مثل الحذف والإدغام والاختلاس، وتبين لهم أن بعض الحركات المحدثة للحروف إذا تالتت استقلها الناطق كالخروج من الضم إلى الكسر أو ككثرة توالي الحركات المصوتة وغير ذلك أما الفرق فهو ضد ذلك، أي ميل المتكلم إلى البيان، أي إلى تبيين أغراضه للمخاطب وتخوفه من أن يلتبس كلامه عليه بكثرة الحذف والاختصار وغير ذلك. ويعرف كل واحد ما يعبره النحاة الأولون من أهمية للتخفيف من جهة و لرفع اللبس من جهة أخرى في تفسير ظواهر القلب والإبدال والحذف وغير ذلك. وهو من أعظم ما أنتجه فكرهم، وأهمه بالنسبة إلى التفسير العلمي.

ثانياً: أهم ما يوجد من الفوارق بين النحو والبنوية:

1- المعيارية والوصفية:

إن هذا الجانب هو أهم بكثير من جميع الجوانب التي تخص اللغة لأنه الجانب الذي تكثر فيه الأحكام الخاطئة في زماننا هذا، بل الأوهام الرهيبة عند علماء اللسان، سواء منهم الغربيون أم الباحثون العرب.

إن أهم ما تفتخر به البنوية هو مذهبها الوصفي وتعتبره المذهب الوحيد الذي يستحق أن يوصف بأنه علمي، وتعلو في ذلك أيما علو. ويجب قبل أن نتطرق إلى ذلك أن نذكر النزعة الوصفية المغالية تعارض نزعتين في الحقيقة: النزعة إلى الحكم على العبارات بأنها صواب أو خطأ لأنها موافقة أو مخالفة لمعيار اجتماعي ما، والنزعة الثانية هي محاولة تعليل الظواهر اللغوية.

أما القول بأن التحليل العلمي للغة يقتضي امتناع الباحث من التدخل في موضوع بحثه بالحكم على ما يدونه من المعطيات بالصواب أو الخطأ، فهو صحيح لا مرأى فيه لأن الباحث التزيه لا يحكم على المعطيات إلا بما فيها لا بما يعجبه فيها أو يعجب فئة قليلة من المجتمع، وإن صدر منه هذا فهو تحكم محض وخروج عن العلم .

وعلى هذا فإن النحو العربي -مثل النحو التقليدي الأوروبي- لا يكون إلا معياريا، إذ يقول أصحابه في كل مناسبة: إن هذا حسن وذاك قبيح. ويكون النحوي -مثل سيويه- في هذه الأحكام من أبعد الناس عن العلم الموضوعي، إذ يفضل -حسب أقوالهم- معيارا على الآخر.

والحق غير هذا الذي يقولونه عن النحو العربي (بالنسبة إلى سيويه وأصحابه) وذلك لأسباب، منها:

1- إن معيار النغمة ظاهرة من الظواهر وهي تخصص سلوك الناطق بها، فلا يمكن أن تندر في البحث بدعوى أن الحكم بالصواب والخطأ تحكم محض. فأين هي اللغة التي يقول عنها أصحابها كلهم إن الصواب والخطأ اللغوي سيان عليهم، وأية لغة في الدنيا يخطئ الناطق بها عرضا في عبارة معينة فلا يقومه أحد من أصحابها وأية لغة في الدنيا يمكن أن ينطق فيها الناطق بأي شيء بدا له دون أن يخضع لما تعارف عليه أصحابها؟.

فكيف يمكن أن نكتفي بالوصف للجاني واحد من اللغة، وهو وحدانها وكيفية تقابلها بعضها إزاء بعض كما يفعله الوصفيون وترك كيفية صياغتها التي تضبطها الضوابط. ولماذا تندر الوصف للضوابط التي تجعل بعض العبارات صحيحة

وعبارات أخرى لا تخصى غير صحيحة وقد وقع هاهنا تخطيط بين الحكم الذاتي الذي يمكن أن يصدر من باحث وبين الحكم الصادر من الناطقين باللغة أنفسهم. فالمعيار كظاهرة يجب الاعتداد بها، وهو هذا المجموع المنسجم من الضوابط التي يخضع لها بالفعل كل الناطقين أو أكثرهم. ومن هنا نفهم معنى الكثرة واهتمام النحاة الكبير بهذا المفهوم، وسنرى ذلك فيما يلي :

2- أن قولهم : "هذا جيد وهذا رديء" إنما يخص الخروج من القياس، أي الباب، لا أي خروج، بل ذلك الذي يكون قليلا جدا في استعمال الفصحاء أي السليبيين⁵ من الناطقين. وهم لا يعتبرونه لحنا، أي خروجا مطلقا عن العربية. فكل ما "أجري على غير وجهه" (1/274) أو "وضع في غير موضعه" (8/1) ولم يستعمل أصلا أو استعمله القليل من الناس وتركته عامة العرب الموثوق بعربيتهم فإنهم ينعتونه بالقيح أو الضعيف أو الرديء وإن كان المستعمل منه جائزا، إذ هناك فرق عندهم بين المستقيم القبيح على حد تعبير سيويه (8/1) وبين القبيح الذي لا يستقيم أبدا ولا يجوز لأنه جمع بين شدوذه وعدم وجوده إطلاقا في الاستعمال. (ويكون غالبا نتيجة لعملية قياسية غير سليمة أو شيء سمع من فرد واحد أو أفراد غير موثوق بلغتهم أو برواية ضعيفة).

وقد يكون في الاستعمال قياسان اثنان (أو أكثر)، فيكون أحدهما الأصل والأخر فرعاً عليه مثل لغة الحجاز في تشبيه "ما" بـ "ليس"، ولغة تميم التي تخضع لقياس آخر وهو ما الأصل "ألا"، وهو الانتماء الأصلي لـ "ما" إلى الحروف لا باب الفعل الناسخ. أما إدراجها في باب النواسخ (الجامع هنا هو دخولها على المبتدأ والخير مثل النواسخ) فليس بالأصل إلا أنه وجد بكثرة في الاستعمال. وهذا يفسر

أيضا معنى قول ابن جني إن لغة تميم هنا أقيس (الخصائص 1/125) أي أقرب إلى القياس الأصلي، وقول سيبويه بأن اللغة الحجازية في فك الإدغام في الفعل المضاعف نحو: "أرْدُدْ" هي "اللغة القديمة الجيدة" (2/424) لأنها جاءت عن الأصل، وكذلك قوله عن عدم إماله أهل الحجاز: "الحجازية هي اللغة الأولى القديمة" (2/41) أي هي الأصل إذ الإمالة فرع لأنها تحدث عن سبب معين. أما الفتح (عدم الإمالة) هو أصل لأنه غير مسبب (المنظور هنا ليس هو الأصل في الزمان كما يصر حينئذ ابن جني) (الخصائص 1/256-265). وأما ما يوافق القياس، أصليا كان أم فرعيا، وكان كثيرا في الاستعمال فإن سيبويه وأصحابه ينعنونه بأنه "عربي كثير" أو "عربي جيد" (والكتاب مفعم بهذه العبارات) ⁶ وفي ذلك درجات (جيد وأجود وكثير وأكثر وأعرف) ومهما كان فإن سيبويه وأصحابه لا يعدون الكثير الاستعمال قبيحا أيا كان ⁷، ويقول بأن "الشواذ كثيرة" (1/273). أي الشواذ عن القياس. ويقول "إنما هذا الأقل (بالنسبة إلى نظائرها) نواذر تحفظ لا يقاس عليها" (2/216). ومعنى ذلك أنها عربية كثيرة وقد لا يجوز غيرها إلا أنها قليلة في باها أي بالنسبة إلى نظائرها، فلا يجوز القياس عليها وذلك مثل: "استحوذ" و"أغبل" و"باقل" من "أبقل" عوض "مبقل" وغير ذلك. وبالفعل لم يسمع من العرب الموثوق بلغتهم "استحاذ" ومع ذلك لا يجوز أن نقول "استقوم" قياسا على "استحوذ" إذ أكثر ما يسمع من هذا الباب هو قلب الواو. فالشاذ عن بابه غير الشاذ عن الاستعمال (استعمال عامة العرب) ⁸.

هذا ويعتقد بعض الباحثين أن كلمة "لغة" في قولهم "لغة تميم" و"لغة أهل الحجاز" و"لغة هذيل" تدل عند سيبويه على اللهجة بمعناها المحدث أي dialect.

وليس الأمر كذلك فإن سيوييه يريد بهذا اللفظ: الاستعمال اللغوي الخاص بجزء أو عنصر واحد من اللسان يُسَمَّع إما من جميع العرب أو أكثرهم مثل قوله: "وذلك لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز (كسر حرف المضارعة) (2/256)" و"إنها لغة كثيرة في العرب" (1/316)، وإما عن جماعة معينة وذلك كلغة هذيل في جمع المعتل العين من "فَعْلَة" بفتح العين، وإعمال أهل الحجاز "ما" وعدم الهمز عندهم. فهذه كلها كفاءات في الأداء، وكلها جزئية، ولا تدل كلمة "لغة" فيها أبداً على لهجة بأكملها. والدليل على ذلك قول الكتاب: "ذيت ففيها ثلاث لغات..." (2/48). وأما "معدّ يكرب ففيه لغات" (2/50) أي فيه عدة كفاءات في استعمال العرب لها ولا يمكن أن تقوم كلمة "لهجة" مقامها ههنا. فالكفاءات الخاصة بجزء من اللسان ليست هي اللهجة كلها، وهذا الوهم هو سبب الأحكام الخاطئة التي يحكم بها بعض الباحثين على أقوال سيوييه وأصحابه. وقد ساعد ذلك أيضاً على تبني فكرة المستشرقين التي تجعل من الفصحى اللغة المشتركة الأدبية (koine) وتمييزها عن "لغات العرب" التي هي عندهم لهجات مغايرة في الاستعمال للغة المشتركة. ومع ذلك فلم ينص أحد من العلماء الذين شافهوا العرب الفصحاء على وجود لسان مشترك خارج عن "لغات العرب"، بل أكدوا في كل مناسبة أن هذه اللغات هي أوجه من وجوه العربية (variants)، أي تنوع محلي أو قبلي في استعمالهم للعربية الفصيحة (المقابلة للعامية)⁹، وأكبر دليل على ذلك هو وجود "لغات العرب"، أي تلك الاستعمالات الخاصة ببعض الأقاليم بكثرة في النصوص التي تعتبر أنها جاءت باللغة المشتركة الأدبية وهو القرآن والشعر¹⁰.

ويمكن أن أقول في الأخير إن المعيار اللغوي بالنسبة للعربية هو عند النحاة الأولين مجموع الأنماط والموضوعات اللغوية والأساليب الكلامية التي كان يستعملها عامة العرب الذين وصفوا بالفصاحة. وأما أن تكون هذه الأنماط قد تغيرت مع الزمان (من أقدم الشعراء الجاهليين إلى نهاية القرن الرابع الهجري) و تنوعت بحسب الأماكن، فهذا مما لا شك فيه، إلا أنها تكون مع ذلك لغة واحدة في مجملها لأنها مكنت العربي السليقي الذي عاش في القرن الثاني أو الثالث الهجري من فهم ما يقوله الشاعر الجاهلي، وأن يفهم ما يقوله من كان ينتمي إلى قبيلة أخرى في مختلف أماكن الجزيرة العربية، اللهم إلا في بعض ما هو خاص بالجاهلية أو بالقبيلة المعنية أو خاص بخطاب معين له قصد معين مثلما جاء في القرآن من الألفاظ التي أحدثها الإسلام. أو ما طرأ من لفظ محدث فصيح وغير ذلك.

واعتمادهم على أغلبية الناطقين (عامة الرعب / أكثرهم) الفصحاء مع احترامهم لما يكون أقل من ذلك ولا يخالف النمط يجعل هذا المعيار موضوعيا لأن اتساع رقعة الاستعمال بالنسبة للغة الواحدة هو الذي يضمن هذه الموضوعية، وقد اظهر سيويه وأصحابه توجها عظيما في ذلك، وأمثلة عبارة قالوها في ذلك هي: "ولو قالت العرب: اضرب أي أفضل لقلته ولم يكن بد من متابعتهم" (1/398). وهذه الأخرى: "فهذا أقوى من أن أحدث شيئا لم تتكلم به العرب" (2/89) وغير ذلك كثير.

2- اختلاف النظرة إلى اللغة وما يترتب على ذلك من اختلاف في مناهج البحث:

أ-مذهب الوظيفية في البنية الأوربية¹¹: اللغة وليدة وظيفتها البيانية:

-الوظيفة البيانية:

تحدد الوظيفة اللغة وأبنتها ، كما هو معروف ، بوظيفتها ليس إلا. وهذه الوظيفة هي عندها التبليغ والبيان (communication) فكل عنصر أو صفة لعنصر يساهم في تأدية هذه الوظيفة فيجب أن يدخل في اعتبار الباحث اللغوي وما لا دور له في ذلك فليس من ميدان البحث اللغوي لأنه لا دخل له في عملية التبليغ وإن كان له دور آخر مهم. فماله سهم في ذلك يسمونه : relevant (و pertinent بالفرنسية) أي المعتر في التحليل أو وظيفيا fonctionnal أو الذي له دلالة كما يقول النحاة العرب . ويعثر الباحث في الخطاب على معلومات كثيرة لا تخصى لا تأثير لها في تأدية المعنى ، وهذا هو الذي يتركه اللغوي¹² لغيره من الباحثين غير اللغويين. هذا كله صحيح إلا أن اللغة لا يمكن أن تحصر كلها في وظيفة التبليغ إذ قد تصلح الأشياء كثيرة غير التبليغ وذلك كالتحليل للواقع (منه اللغة نفسها) والتأثير على المخاطب وحمله على فعل معين وما يتعلق بالمنولوج وما يحدث من كلام النفس وغير ذلك كثير، ثم إن هذه الوظيفة البيانية هي عند الوظيفيين، في الحقيقة ، وظيفة العناصر اللفظية في التمييز بين معاني الكلام إذ المبدأ عندهم هو أن يتم تمايز المعاني بتمايز الألفاظ وهذا صحيح، فلولا تباين الألفاظ لما حصل البيان عن المعاني ، إلا أن اللغة لا ينحصر فيها التباين إلا بتباين عناصرها في ذاتها¹³، فهنا، علامات وأدلة في اللغة يمكن أن يرتفع بها اللبس إذا اتحدت الألفاظ وذلك كالسياق عامة وعلامات الإعراب وكاختصاص الاسم بدخول حروف الجر عليه والوصف والإضافة وغيرها واختصاص الفعل بدخول بعض الأدوات عليه وغير ذلك. ولهذا لا يجد المخاطب صعوبة في فهم الكثير من المشترك والمرادف. أما ظاهرنا الاشتراك والترادف فهما سر النجاعة التي تنصف بها الألسنة البشرية¹⁴.

فكيف يمكن أن تحصر اللغة في وظيفتها البيانية، وأن تحصر هذه الأخيرة في تمييز الوحدات الصوتية وحدها بين المعاني ؟

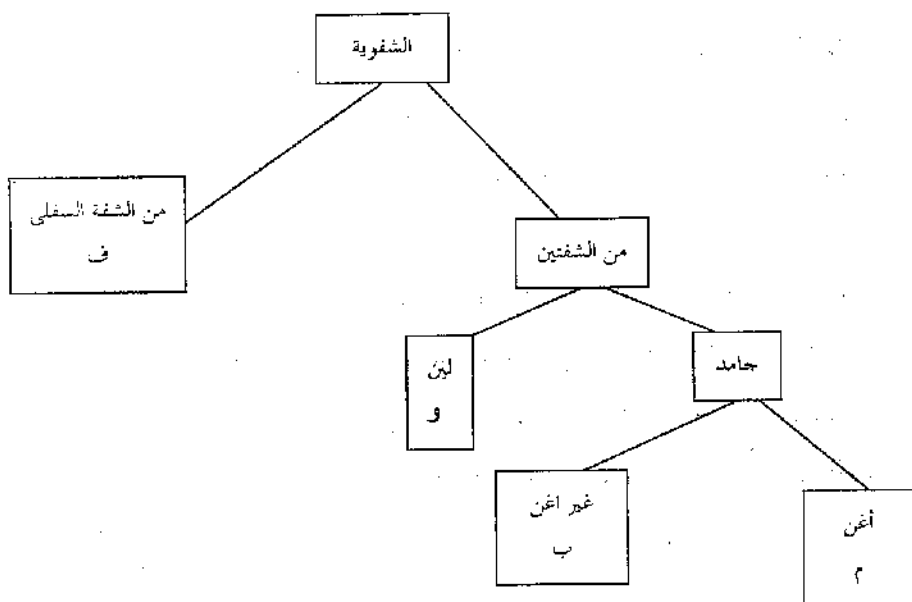
وقد بالغ الوظيفيون في قصر اهتمامهم على الوظيفة التمييزية لذوات الألفاظ وحدها حتى جعلوا بنية اللغة كلها متوقفة عليها ومتولدة عنها وهذا ما يخالفهم فيه الكثير من العلماء حتى من البنيويين. ولهذا الموقف الوظيفي المغالي ومواقف أخرى هامة سنراها، تبعات خطيرة: منها النظرة التأملية غير الإجراءية التي امتازت بها البنيوية، ومنها التخليط بين الوضع والاستعمال، أي بين اللغة كنظام وبنية، وبين استعمال الناطقين لها في واقع الخطاب.

وأما البنيويون الأمريكيون فإنهم لا يلجأون أبداً إلى مفهوم الوظيفة لتحديد الوحدات اللغوية ولا إلى المعنى للتمييز بين الوحدات الصوتية كأجناس ومختلف تأديتها: allophones كما سنراه¹⁵.

أما موقف النحاة العرب من الإفادة أو التبليغ فإنهم كانوا شديدي العناية بها إلا أنهم جعلوا لها كعامل تفسير ثلاثة ميادين: الأول هو مجموع الظواهر المتعلقة بإجراء الخطاب (أو ما يسمى بدورة التخاطب) يحاولون فيه مثلاً أن يفسروا دور الألفاظ المسماة بالمبهمة: الإشارة والضمائر والظروف (هي shifters عند jacqobson) وهو شيء عظيم (أكثره يوجد في شروح كتاب سيويه وشروح أخرى هامة). والثاني هو ميدان البلاغة ولا سيما في علم المعاني، والثالث هو ميدان تفسير الشواذ عن القياس. هذا ولم يحاولوا أن يفسروا آليات تفريغ البنى من أصولها وبالتالي تفسير كيفية تولدها باللجوء إلى هذه الوظيفة.

-الوضع والاستعمال عند البنويين وعند النحاة العرب :

يدعي الوصفيون البنويون بأن بنية اللغة تنحصر في نظام خاص تنتظم فيه عناصر اللغة في كل واحد من مستوياتها بحسب تمايز كل عنصر من العناصر الأخرى. فهو إذن نظام تمايزي أو تقابلي¹⁶ محض (oppositional system). وهذا يقتضي أن يكون كل عنصر مندرجا في فئة يتميز فيها عن أفرادها بميزات خاصة (features). فئة تدرج في فئة أوسع تتميز فيها عن غيرها بميزات أخرى، وهكذا حتى نصل إلى الجنس العام الذي يشملها كلها في مستواها. ولتأخذ مثال الوحدات الصوتية¹⁷ في اللغة العربية، بل فئة منها تسمى الشفوية، فيمكن أن يرسم نظامها التمايزي على شكل شجرة كالتالي¹⁸:



فهذا النظام التمايزي الجزئي هو عندهم بنية وتدرج بدورها في نظام تمايز أوسع هو بنية المستوى الصوتي العربي. ولكونهم يقصرون البنية على النظام الاندراجي الانتمائي فإنهم لا يحددون هوية العناصر إلا بانتمائها إلى فئة معينة، وبالتالي يكون التحديد عندهم بالجنس والفصل فقط كما هو عند أرسطو تماما¹⁹، فالفونيم-أو الوحدة الصوتية- هو مجموعة من الصفات المميزة كما يقولون. فالنظام كله وليد الوظيفة التمييزية.

أما المستوى الأعلى الخاص بالجملة فإن للبنوية الأمريكية المسماة بالاستغرافية أو القرآنية²⁰ طريقة خاصة أرقى بكثير من طريقة الأوربيين بالنسبة لهذا المستوى. يحاول أصحابها أن يكتشفوا بها بنية الجملة وهي كالتالي :

يبحث اللغوي الأمريكي في الجملة التامة عن مكوناتها الكبرى ثم يبحث في كل مكون منها عن مكوناته وهكذا بالتدرج حتى يصل إلى المكونات الصغرى التي لا تقبل التحليل في مستوى العناصر الدالة (المورفيمات). أما على أي مقياس يجزئ هذه الأشياء إلى مكوناتها القريبة (constituents immediat)، فهو المقياس الذي لا خلاف فيه المعروف عند جميع اللغويين من أقدم العصور إلى زماننا وهو مقياس الاستبدال (permutation أو commutation) أي إمكانية إقامة وحدة لغوية بل وحدات مقام قطعة من الكلام لا يعرف هل هي وحدة أم لا، وذلك كدليل على تكافؤهما وبالتالي على أن الشيء المقام مقام الشيء. بما أن وحدة دالة فهما إذن من قبيل واحد تمام. إلا أن الطريقة الأمريكية تشترط هنا-وهو شيء جديد- أن تكون الوحدة المقامة أصغر ما يمكن حتى يكون ذلك دليلاً على أن الجزء من الجملة

أو من كل المكونات التي تحتها هو حقيقة المكون القريب لها أي المباشر²¹. وقد

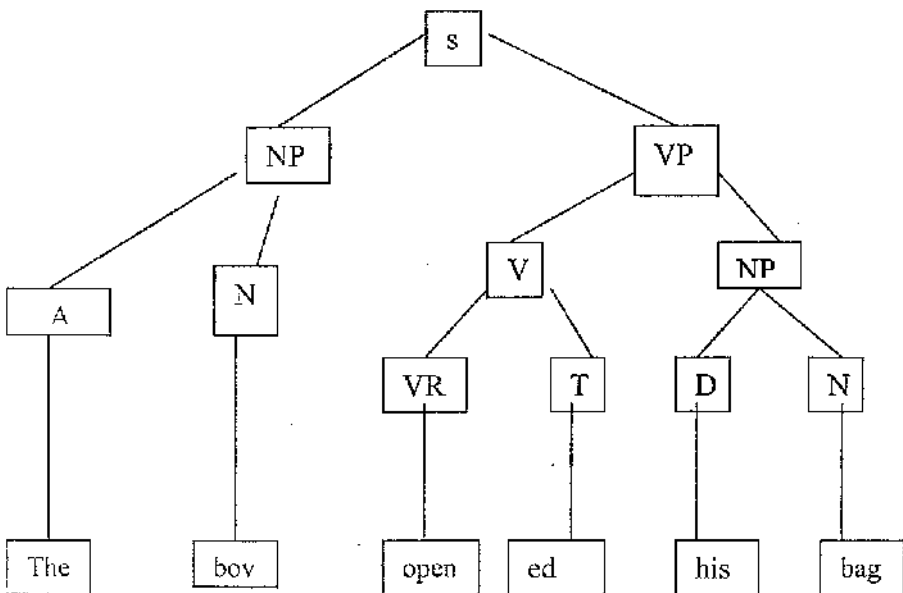
رسم هذه العمليات التجزئية المتدرجة اللغوي الأمريكي "هو كت"، فمثلاً

على شكل علب (boxes)، فالجملة الإنجليزية: the boy opened his bag يمكن أن

ترسم بنيتها حسب البنية الأمريكية هكذا :

The	boy	pened	his	bag	1	
	Boy	Opened	his	bag	2	
		opened	His	bag	3	
		Open	Ed	His	Bag	4
The	Boy	Open	Ed	His	Bag	5

ويمكن أن يرسم هذا على شكل شجرة كما يفعله تشومسكي:



فهذه الرسوم تمثل عند البنويين الأمريكيين بنية هذه الجملة. والشجرة هي أمثل صورة لما قد سبق أن لاحظناه في مستوى الحروف - الحروف الشفوية) وهو الشكل الاندراجي المتداخل. وهذا الشكل ينطبق على كل ما يسميه البنويون structures حتى عند تشومسكي الذي تبنى التحليل إلى مكونات قريبة وإن كان قد بين قصور هذا التحليل فصاعه من اجل ذلك صياغة منطقية²² (النظرية التوليدية) وحاول أن يصلح هذا النقص بإضافة مفهوم التحويل، وكان ذلك حادثاً حاسماً في اللسانيات الغربية.

- البنية عند العلماء العرب: الوضع والاستعمال عندهم :

تختلف نظرة النحاة واللغويين القدامى العرب إلى اللغة عن نظرة البنويين لها في زماننا اختلافاً جوهرياً في عدة نقاط. فلإن كان يهتم كل طرف منهما بالنظام الداخلي للغة وما تقوم به اللغة من دور في الإفادة فإن النحاة الأولين قد ميزوا جيداً بين كل ما هو راجع إلى الوضع من جهة، أي ما يخص اللفظ الموضوع لدلالة على معنى وهذا المعنى المدلول عليه باللفظ وحده ومن ثم ما يخص بنية هذا اللفظ بقطع النظر عما يؤديه في واقع الخطاب (أي في حال من أحوال الخطاب المنموسة). ومن جهة أخرى هو راجع إلى استعمال هذا اللفظ أي إلى تأديته للمعاني المقصودة بالفعل وهي الأغراض²³.

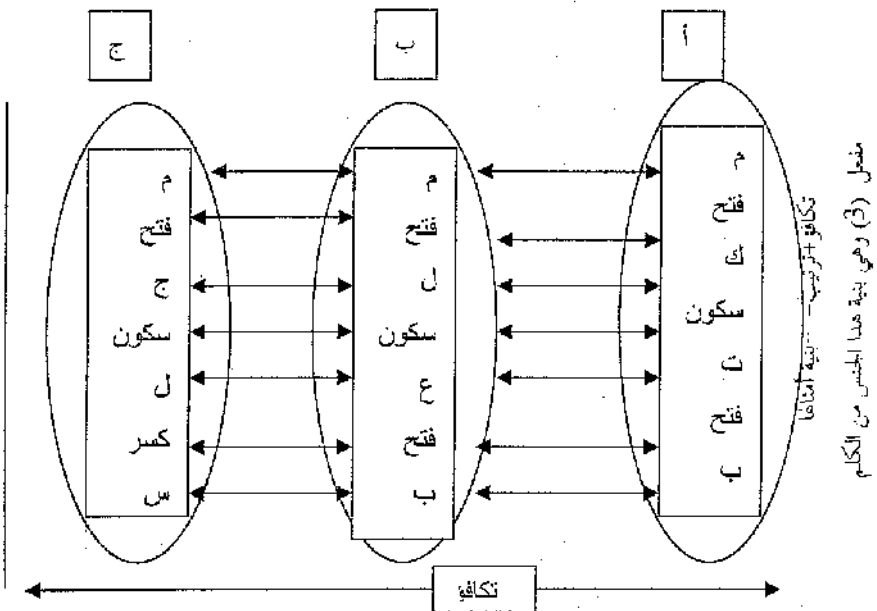
وأكثر دليل على ذلك هو استنباطهم أولاً لبني الكلم والكلام. مناهج خاصة وما تدل عليه في الواقع ثم التفاهم بعد ذلك، إلى ما تصاب هذه البنى من التغيير في الاستعمال بالحذف والقلب وإبدال وحدة بوحدة أخرى وغير ذلك وما يضاهي المعنى الوضعي من التغيير بسبب الاستعمال الذي يتصرف فيه الناطق بالجهاز،

والاستعارة، والكناية، وغير ذلك والدلالة في هذه الظواهر هي دلالة المعنى (معنى المعنى عند الجرجاني). فلا يخلطون بين الدلالة الوضعية وبين غيرها كدلالة الحال ودلالة المعنى هذه (أو العقلية) في تحديدهم لبني اللغة وكل ما يرجع إلى الوضع.

أما كيف يستنبطون البنى دون أن يلجأوا إلى ظواهر التبليغ (وما البلاغة إلا النظر في ظواهر التبليغ الناجع لا في بني اللغة في ذاتها) فإن ذلك أساسه كله البحث عن الجامع أي عما يجمع بين أفراد الجنس الواحد، بالاعتماد لا على صفاتها المميزة و فقط التي تجعلها تدرج في هذا الجنس بل النظر في هيئتها وزنتها. فكل هذه الأفراد التي تجمعها هيئتها تكون عنهم بابا وهي نظائر بعضها إزاء بعض لأنه يوجد فيما بينها تناظر لا مجرد تشابه إذ قد تختلف بعضها عن بعض اختلافا شديدا.

وكما اختلفت أكثر كان الجامع بينها - إن وُجد - أعمق والبحث عنه أقرب إلى المنهج العلمي كما يتصوره علماء الفيزياء والأحياء في عصرنا هذا. ويلجأون في ذلك إلى حمل هذه الأفراد بعضها على بعض وذلك يجعل كل جزء منها إزاء الجزء الذي يقابله في المرتبة ويعتمدون ههنا، مثل البنية، على مقياس التكافؤ وهو صلاحية قيام الشيء مقام الشيء (الاستبدال في الاصطلاح اللساني الحديث). إلا أن البنية تريد بذلك أن تعرف عن الجزء من الكلام هل هو وحدة قائمة بنفسها (أو مورفيم كل في مستواه) وبالتالي ماهو جنسه²⁴. أما النحاة العرب فيريدون أن يكشفوا لا عن هوية الجزء وجنسه فقط بل عن مكانته ودوره من المجموعة من أجزاء العبارة التي نحصر فيها، فبذلك تتحدد هويته لا بإدراجه في فئة بسيطة فقط بل ببنائه، أو بتركيبه في مجموعة مرتبة، لكل جزء منها موضع خاص يؤدي فيه عملا وضعيا خصوصا²⁵ وهذه المجموعة بهذا المعنى الرياضي هو الذي يسمونه بابا

وحدا وقياسا ورسمه تمثيلا يسمى عندهم مثلا. ولكل مستوى من مستويات اللغة حدود خاصة به. لنأخذ مثلا مستوى الكلم المتمكنة فحدودها ومثلها في هذا المستوى هو من قبيل البناء ويعنون بذلك أن أجزاءها مبنية بعضها على بعض على مثال معين بحيث لا يمكن أن تحذف إلا بتلاشي الكلمة كلها. ويمكن أن تصور هذه العمليات الحملية في هذا المستوى هكذا: ا=مكتب → ب=ملعب مجلس
المثال الجامع ↔ مفعل



فالقياص والحد هنا ناتج عن انتماء كل من "مكتب" و"ملعب" و"مجلس" إلى جنس واحد وهو اسم المكان من الثلاثي وفي الوقت نفسه من تواجد عناصر على

ترتيب معين في كل واحد منها ولولا ترتيب المعين لما كان هناك قياس أو حد. ويؤدي هذا الحمل إلى تجريد رياضي لا يكفي فيه بتجريد الصفات المشتركة الذي ينتج منه الجنس (الفئة البسيطة) بل إلى بنية مجردة وهي مثال الكلمة وتمثل فيها المتغيرات برموز²⁶ (ف/ع/ل) والثابت بالبقاء على أصلها.

ويستنبط النحاة حدّ الاسم وحدّ الفعل (أي الاسم والفعل بما يدخل على كل واحد منها وهو مستوى²⁷ أعلى من الكلمة) بحدّ آخر. والفرق بين هذا الحد وما يخص الكلمة المفردة في ذاتها هو وجود عناصر في داخله لا تبين بعضها على بعض بل هي موصلة فقط لأنها "تدخل على الاسم المفرد أو الفعل وتخرج" كما يقول الخليل وذلك مثل أداة التعريف وحرف الجر (وقد ولم ولن بالنسبة للفعل).

وهناك فرق كبير جدا بين التحليل البنوي والتحليل العربي. فالبنويون ينطلقون في هذا المستوى من الجملة ويقطعونها بالاعتماد على مبدأ الاستبدال مورفيما، بحسب تسلسل الكلام²⁸ أو بالتجزئة إلى مكونات متداخلة كما هو الشأن عند الأمريكيين. أما العرب فينطلقون من "أقل ما يتكلم به مفرداً" على حد تعبيرهم وهو العنصر الذي يمكن أن ينفرد في الكلام وبذلك يتأكد الباحث أنه وحدة من وحدات اللغة (مع أنه كلام مفيد) مثل # كتاب # في جواب: "ما هذا؟" ثم ينظر ما هي العناصر التي تستطيع أن تدخل عليه يمينا وشمالا لا تغيره عن كونه اسما واحدا. فهذه الزيادات المتابعة يتحدد موضع كل عنصر طارئ وما يؤديه فيه ومجموع هذه المواضع المرتبة تكون حدّ الاسم اللفظي (أي الصوري) لا كمفردة بل كمجموعة تدخل عليه لوازمها وتخرج. وقد اصطالحنا على تسميتها "القطعة"

(اسمية أو فعلية) لإطلاق الرضى "اللفظة" على ما هو فوق الكلمة وتحت الكلام مباشرة.

أما مستوى الكلام (أو التركيب) فيبحث هاهنا أيضا عن المثال المجرد الذي يبنى عليه أقل الكلام المركب وذلك بحمل كلام على آخر من جنسه (واجب وغير ذلك)²⁹. ومعنى ذلك أنهم ينطلقون هنا أيضا من أقل ما يمكن أن يتكلم به لكن فيما هو فوق الاسم كما حددناه. وذلك مثل: "زيد منطلق" و"قام عبد الله"³⁰. وينظر ما هي العناصر التي يمكن أن تدخل على ذلك دون أن تخرجه عن كونه كلاما واحدا، وذلك مثل:

تفاوت	—	زيد منطلق	∅	الأصل ←
	أمس	زيد منطلقا	كان	
	—	زيدا منطلق	إن	
		زيدا منطلقا	حسبت	
	وهو راكب	زيد عمرا	ضرب	
	ظلما	خالد عبد الله	رأى	
	أمس	ت عمرا	ضرب—	
	4	ته	ضرب—	
	3 2	1		

فيلاحظ أن مجموعة (1) تحتوي على عنصرين يتحكم فيها عنصر آخر لفظاً ومعنى، فيسمونه عاملاً. وتفتنوا إلى أن العامل في هذا المستوى لا يتقدم عليه أبداً المعمول الأول³¹. ثم لاحظوا أن موضع العامل قد يكون فارغاً يسمونه الابتداء، وقد يكون كلمة مفردة مثل "كان" و"إن" وأخواتهما، وقد يكون لفظة (اسم وفعل ولو ازهما)، وقد يكون تركيباً كاملاً مثل "أعلمت خالد /زيدا منطلقاً".

ثم لاحظوا أن عنصراً رابعاً يمكن أن يزداد إلا أنه موصول وليس مبتدأ مع العناصر الثلاثة وهو عنصر مخصص ويدخل فيه المفعول فيه والمفعول لأجله والخال وغيرهما.

وبنية الجملة عندهم تتوقف أولاً على هذه الكيانات بهذه الصيغة، وثانياً على ما يحتوي عليه كل كيان منه (مفردة: تنتمي إلى فئة خاصة كـ "كان" و"إن" وغيرها وما يترتب على ذلك من الأحكام)، وثالثاً إلى ما تجيزه العربية من التقدم والتأخير. نستنتج مما سبق أن غاية البحث عند البنويين هو اكتشاف الوحدات التي تتكون منها اللغة، وذلك بتحديد هويتها التي ليست عندهم إلا صفاتها الذاتية ثم تصنيفها، وهذا التصنيف يبني على التمايز المدرج من الجنس الأعلى إلى ما تحته، وهو عندهم بنية. ويحصل هذا خاصة في مستوى الوحدات الصوتية³². أما ما فوقه فيحاولون فيه اكتشاف الوحدات الدالة بتحليل الكلام التحليلي التقطعي الاستبدائي إما بحسب تسلسل الكلام³³ كما عند الوظيفيين، وإما بكيفية سليمة كما عند الأمريكيين³⁴.

والجدير بالملاحظة هو أن جميع البنويين لكوهم لا يريدون أن يتجاوزوا الوصف³⁵ فقد قصرُوا بحثهم في الحقيقة، على محاولة اكتشاف الوحدات وتصنيفها كما تنبه إلى ذلك تشومسكي، فكان دراسة اللغة كلها مقصورة على

فك رموز النص اللغوي³⁶ ويؤدي ذلك إلى العناية بدور المخاطب وحده وتجاهل أهم قطب في التخاطب وهو المتكلم. ولهذا حاول أصحاب النحو التوليدي التحويلي أن يعيدوا لسلوك المتكلم أهميته التي يستحقها وخاصة محاولة التفسير لأهم ميزة تمتاز بها اللغة، وهو قدرة المتكلم على التصرف في بني اللغة للتعبير عن أغراضه باستعمال البنى و الأوضاع المتعارف عليها فقط في وضع لغته، وبالتالي العبارات التي تنتمي إلى تلك اللغة هي وحدها. وهذا الذي يسميه سيبويه بالمستقيم الحسن. ويدخل فيه ما يستعمله عامة الناطقين أو الكثير منهم سواء وافق القياس أم لم يوافقهن (لأنه قد يكون قياسا فرعيا قد طرأ وشاع). فالمعيار اذن ليس هو القياس بل الأكثر الأعرف والضابط لهما هو هذا القياس إذا طرد أو الشاذ عنه الذي شاع وكثر³⁷.

ويجب أن ننتبه إلى شيء مهم لم ينتبه إليه أصحاب المدرسة التوليديّة وهو أن التحليل البنوي من قبيل القسمة الأفلاطونية وأهم صفة تتصف به هذه القسمة التركيبية وهو اندراج شيء في شيء inclusion، بينما التحليل العرزي هو من قبيل القسمة التركيبية وهو إجراء شيء على شيء طردا وعكسا Bijection. والقياس النحوي العربي جوهره هذا الإجراء ولا طرد ولا انعكاس في القسمة الأفلاطونية، ولذلك فالقياس العربي أرقى بكثير لأنه يكون دائما ما يسمى في الرياضيات الحديثة زمرة (group). وكل المنطق الأرسطوطاليسي مبني على ما تتصف به هذه القسمة الأفلاطونية: حدة وقياسة³⁸.

وأما مفهوم التحويل فلا تعرفه البنية (باستثناء هاريس وهو شاذ)، وقد وفق تشومسكي في إحيائه وإدخاله في النظرية اللغوية، غير أنه لم يجعله الأساس في

كل شيء كما هو عند النحاة العرب الأولين، وذلك لان إجراء الشيء على الشيء هو عين التحويل بما أن المحول والمحول إليه متكافئان، فالتحويل (مع عكسه) ومن جهة نظر المنطق (الرياضي الحديث) تكافؤ غير اندراجي، وهو هذا الذي يحصل عليه بالقياس (أما الاندراج فلا يحصل به هذا التكافؤ). ثم التحويل عند العرب وهو الأهم، وتحويل تفسر به الشواذ عن القياس، وهو السلسلة من التحويلات التي يتوصل بلها من الأصل الذي كان ينبغي أن تكون عليه هذه الشواذ إلى الصورة المستعملة التي هي عليه، أي بين صيغة مقدرة وبين الصيغ الموجودة بالفعل ربي الاستعمال³⁹.

وفي كلا الحالتين يوجد أصل وفرع (أو فروع). أما الأصل الذي هو منطق كل تحويل فيقول عند العرب أنه "ما بيني عليه وما لا بيني هو على غيرد" أو "ما يفرع عليه الفروع". فالبناء هنا أو التفريع هو العملية التحويلية. ويمكن أن نقول على اثر ما قالوه أن الأصل في الشيء هو الشيء غير المسبب⁴⁰ الثابت المستمر لأنه يوجد في جميع فروعه مع زيادة، ولذلك لا علامة له بالنسبة لفروعه، فهي تحتاج لأي علامة مثل المذكر بالنسبة إلى المؤنث، والمفرد بالنسبة إلى المثني والجمع، والمبتدأ أو الخبر بالنسبة إلى الجملة التي تحتوي على زوائد عليهما، والمضارع بالنسبة إلى الماضي، وغير ذلك. وهكذا نلاحظ أن الوحدات اللغوية والبنى التي تدخل فيها "تولدها، عند العرب، التحويلات نفسها، بل المجموعات من التحويلات هي نفسها بنى بسبب ترتيبها"⁴¹.

الهوامش:

¹ structuralisme "بنوي" كما نقول "قروي" و"تربوي" و"طهوي" وغير ذلك.

² أبدي سيبويه والأخفش بعض الملاحظات القيمة التي تحول اللغة عبر الزمان (أنظر كتابنا: علم اللسان العربي وعلم اللسان العام، المقدمة). وقد كان للتحليل أيضا نظرة دياكرونية في أقوال كثيرة منها اشتقاقه لـ"ن" من "لا" و"أن" و"ليس" من "لا" و"أيس".

³ نقل إلى اللغات الأوروبية بعض ما كتبه في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

⁴ فهي ترى أن الوصف الموضوعي للغة لا يمكن أن يتم إلا بإغلاق العينة من المعطيات وجعلها المادة الوحيدة التي يرجع إليها الباحث في تحليله واستشهاده. فوصفه، كما يقول البنويون، لا يختص إلا تلك العينة، وهذا في نظرنا هو موقف سلمي عقيم، إذ يجب على الباحث أن يعتمد على ما جمعه هو وعلى كل ما جمعه سابقوه مما هو ثابت بالإجماع، لأنه إجماع الباحثين على صحة معطيات بعضهم هو الذي يضمن الموضوعية (ويجب ألا تغلق المدونات التي تخص اللغات غير المكتسبة بالتلقين إلا بذهاب أصحاب هذه اللغات. أنظر فيما يلي).

⁵ الفصاحة هنا هي لغوية محضة وهي صفة الناطق الذي يعرف اللغة بالسليقة لا بالتلقين ولم يتأثر بيئة لغوية أخرى غير بيئته. ولا يعقل أن يحاول الباحث وصف لغة أو لهجة معينة ويعتمد في ذلك على ناطقين لا يتقنون هذه اللغة إذا لا يمكن حينئذ أن يمثلوا جماعة الناطقين بها. وقد يختار الباحث أن يصف لغة إقليم معين أو مدينة أو حي تتواجد فيها أكثر من لغة أو لهجة ومتداخلة أحيانا كثيرة فلا يمكن أن يقول بأنه يصف إحدى هذه اللغات فقط وهي متداخلة مع غيرها. ومفهوم الفصيح عندهم هو قريب جدا مما يسميه تشومسكي وغيره: native speaker.

⁶ وهذا يفسر معنى قوله "جيدة" في "أردد"، فليس ذلك لأنها بالأصل بل لأنها لم تخالف قياسا وكانت كثيرة في الاستعمال. وهذا دليل على أن سبويه لم يحاول أبدا أن يفرض لغة أهل الحجاز (أما مفهوم الأصل ومفهوم الفرع فهما من أسس المنهجية العلمية العربية كما ستراه).

⁷ وقد يكون قبيحا في الكلام المنثور فقط وغير قبيح في الشعر كما هو معروف لمحبيه هذا بكثرة دون ذلك. وهذا أيضا دليل على أن العلماء القدامى لم يخلطوا أبدا بين النثر والشعر.

⁸ كل ذلك تناوله العلماء بالتفسير والتوضيح بكيفية رائعة وتوسع فيها ابن جني كما هو معروف. وقد استغل هذا على كثير من المتأخرين.

⁹ فكيف نترك شهادة العشرات من العلماء - وفيهم الألمي العبقري - الذين عاشوا في وسط العرب السليقيين ونقيس وضعهم اللغوي على الوضع اللغوي اليوناني القديم أو نقيسه على الوضع الخاص باللهجات العامية قديما وحديثا وقد صارت العربية بالنسبة لها لا يحصل عليها إلا بالتلقين وتعجب من موقف من اطلع على كتب القدامى جيدا ويحمل جميع هؤلاء العلماء هذه الغفلة الفظيعة "أن يكونوا غفلوا عن وجود لغة مشتركة منفصلة عن "لغات العرب" مثلما كان موجودا وما يزال موجودا بين العاميات والفصحى، ويتهمهم بالتالي بالتخليط بينها في وصفهم للعربية وما يعدونه لهجات منفصلة عنها. أما أن يكون أسلوب القرآن والشعر مغايرا لأسلوب التخاطب اليومي فهذا راجع إلى التنفن اللغوي وكيفية استعمال اللغة لا إلى اللغة في كيانها الذاتي ومن ذلك الاستعمال المعجز للغة في القرآن.

¹⁰ وإن شك شاك في صحة وجود هذه "اللغات" في القرآن والشعر فكانه يكذب جميع القرآن وكل النحاة واللغويين معاذ الله (يمكن أن يرجع فيما يخص معاني كلمة "لغة" إلى ما كتبناه في مقال "لغة" في دائرة المعارف الإسلامية، الطبعة الجديدة، ليدن).

¹¹ وأهم ممثل لهذه التركة هي حلقة براغ المشهورة ومارتيني. أما hajelmslev الدانماركي فله نظرية صورية خاصة.

¹² وذلك كالجرس الخاص بصوت شخص معين والنغمات الدالة على حالة نفسية معينة وغير ذلك.

¹³ ويقول مثل هذا النحاة الذين عرفوا منطق أرسطو وأولهم في التاريخ هو أبو بكر بن السراج (لا الرماني كما يقال). وقال في كتابه الموسوم بكتاب الاشتقاق: "الذي يوجب النظر على واضع كل لغة أن يخص كل لفظ بمعنى لأن الأسماء إنما جعلت لتدل على المعاني فحقها أن تختلف باختلاف المعاني" (21).

¹⁴ وهذا له علاقة باعتبارية اللغة ولولا ذلك للصقت كل كلمة بمعناها الأصلي ولما استطاعت اللغة أن تعبر عن المسميات والمعاني الطارئة بل التصورات التي لم تحدث بعد في أذهان الناس. ومن المعروف أن اللسان البشري قادر أن يعبر عما لا وجود له حسا وعقلا.

¹⁵ ما يسميه بلومفليد "fonction" ليس هو الوظيفة إطلاقا، بل هو ما يسميه أتباعه بالـ deistribution، انظر فيما يلي.

¹⁶ التقابل هنا هو مجرد التمايز وليس هو التقابل الرياضي الذي هو تناظر.

¹⁷ هي التي يسميها العرب الحروف (وهذه الكلمة تدل على هذه الوحدات ورموزها الخطية بحسب السياق) وهي غير الأصوات في ذاتها لأنها الحرف الواحد قد ينطق

بكيفيات مختلفة بحسب التنوع الإقليمي أو تأثير الجوار كالجيم العربية مثلا، وأنواع هذه الجيمات هي الـ variants أو allophones.

¹⁸ أو على شكل أقواس متداخلة / (م/ب) و (ف) أو على شكل دوائر رياضية وغير ذلك.

¹⁹ التحليل التصنيفي إلى أجناس وأنواع متداخلة هو شيء معمول به في كل علم وخاصة في علمي الحيوان والنبات إلا أن العلماء لا يكتفون بذلك في اكتشاف أسرار الكائنات.

²⁰ Distributionalism وترجم بعضهم هذه الكلمة بالتوزيعية، مع أن معنى distribution هنا ليس هو التوزيع بل مجموع القرائن التي يمكن أن يقترن بها عنصر لغوي في الكلام.

ويريد اللغويون الأمريكيون أن تحدد العناصر باستغراق جميع ما يمكن أن يحيط بها.

²¹ شرح ذلك اللغوي الأمريكي ولس wells في مقالة له نشرها في مجلة (languages، 23، 1945، ص 1-11).

²² التحليل للغة هو الذي يصاغ هذه الصياغة لا اللغة نفسها كما قد يتصوره بعضهم.

²³ فالأول يسميه اللغوي الفرنسي benveniste الذي أدرك هذا الفرق جديا أو كذلك مواظته j.gagnepain ليس (إلا) semiologique ويسمى الجانب الآخر — sémanétique (أنظر مقالة: semiologie de la langue probl. de 1974) (ling. general).

وقد وضع ذلك جديا عبد القاهر الجرجاني قبلهما بقرون. وكل ذلك قد سبق إليه الخليل وسيبويه ولا يمكن أن نفهم أقواهما في ميدان الدلالات إلا بتدبر ما قاله شراحهما أولا وتنمذ هؤلاء وهو عبد القاهر (وقبله ابن جني) (أنظر كلام سيبويه مثلا في دلالات الفعل اللفظية والعقلية (15/1)). لا بد من الالتفاف إلى أن هذين العالمين هما من علماء اللسانيات وليسا من المتخصصين في اللغة العربية. أما تشومسكي فهو كذلك، إلا أن له اطلاعا عميقا على النحو العربي الذي حرر في القرون الوسطى بعد ظهور كتاب سيبويه

²⁴ وفي الوقت نفسه ندرجها في صنف من أصناف الوحدات ودليها في ذلك هو فقط تكافؤها

في المحور الاستبدالي (Paradigmatic) مع أجزاء أخرى سبق أن عرفت كوححدات.

²⁵ بقطع النظر عما يمكن أن يؤديه مع المكونات الأخرى في الإفادة.

²⁶ مثل الرموز الرياضية تماما (الفاء تمثل أي حرف صامت من العربية في المرتبة الأولى

وهكذا).

²⁷ هذا المستوى لم يتفطن له إلا J.Gagnepain الذي أشرنا إليه. وقد تبنأ اللغويون

الأمريكيون إلى أن الجملة ليست ناتجة عن تركيب مورفيمات بل عن تركيب مجموعات تحتوي

على مورفيمات، ولكنهم لم يحددوا مثلا كما فعله العرب.

²⁸ التحليل التسلسلي عند الوظيفيين الدليل على تحليطهم في منهجهم بين الكلام parole

وبين اللسان langue على الرغم من أنهم من أتباع سوسور. أما اعتبار جميع البنويين

الوحدات الدالة (المورفيمات) كلها كقطع صوتية فهو أيضا من هذا القبيل مع تفطنهم

لوجود النبر، وإلى أن للترتيب دلالة في جميع المستويات، فهذا الذي سمناه linearism

و segmentalism هما طاغيان في البنوية إلا في الاستغرافية الأمريكية بالنسبة إلى الأول، أو

في تحليلهم إلى مكونات عربية (وكذلك اللغوي الفرنسي tesniere).

²⁹ الواجب عند سيويه هو المثبت، أما غير الواجب فكالاتفهام والشرط وغيرهما.

³⁰ أما مثل: "قمت" أو "ضربته" فهو في الوقت نفسه لفظة فعلية وكلام مفيد.

³¹ فإذا حصل أن قُدم "زيد" على "قام" في مثل: "قام زيد"، تغيرت البنية، والدليل على ذلك

العمليات الحملية التالية :

			زيد	قام
	0	قام	زيد	0
0 هو علامة لفراغ	أخوه	قام	زيد	Ø

الموضع من اللفظ كالأبتداء والضمير المستتر)

بهذا الحمل استدل على أن الرفع مختلف في العبارتين أي على اختلاف البنية (المقتضب، 4/128).

³² ولهذا انحصر أكثر كلامهم في الفنولوجية. ويتم الاكتشاف في هذا المستوى عندهم بإحصاء الحرف على محور الاستبدال، ثم استخراج صفاتها الذاتية، بمنهج المقابلة بين ما يسمونه

بـ Minimal pairs مثل Kill/Gill.

³³ وبين تشومسكي ما لهذا التحليل التسلسلي من النقص بصياغته على شكل سلاسل

ماركوف (أنظر مقالة: Three Models For Description Of Langue. Resding In: Math Psych. 1965

³⁴ وحاول هاريس شيخ تشومسكي وهو يتوي المذهب أن يعتمد في التحليل المؤدي إلى الوحدات على حصر قرائنها فقط.

³⁵ لا شك أن البنويين (الأوربيين خاصة) تأثروا أيما تأثر بمذهب الايجابية ويوصف بال positive ويقصد منه هذا النظر فيما هو واقع ثابت أو ما يمكن معاينته لا في الأشياء الخيالية والميثافيزيقية، أي الايجابي المحسوس. ومن معاني هذه الكلمة "الوضعي" في مقابل الطبيعي، ويطلق على القانون لأنه متواضع عليه، وليس هذا هو المقصود هنا من كلمة positive.

³⁶ أما الأمريكيون فكان لهم عذر وهو عدم فهم اللغوي منهم لجميع لغات الهنود الحمر.

³⁷ وما أكثر ما يحصل من التخليط في زماننا بين المعيار والقياس ثم بين أنواع الشذوذ، مع أن ابن جنّي وقبله أبو علي والرماني وابن السراج قد بينوا كل ذلك جيدا كالشاذ عن القياس وهو كثير في الاستعمال، والشاذ في الاستعمال وهو القليل، والشاذ في الرواية لأنه رواه واحد أو غير ثقة أو خالف جميع الرواة مع أنه شاذ في القياس. كما أنه ينبغي أن نميز بين كثرة الشيء (أو قلته) في بابهِ وكثرته في ذاته أي شيوعه الجغرافي كما رأيناه.

³⁸ فكيف يجوز لنا أن نجعل من المفاهيم النحوية العربية التي هي نتيجة لهذا النوع من التحليل الإجرائي مفاهيم يونانية؟

³⁹ وهو الذي ظهر عند تشومسكي في النظرية النمطية ويربط بين البنية العميقة (المقدرة) والبنية السطحية إلا أن ذلك ينطبق في هذه النظرية على كل تحويل بخلاف النحو.

⁴⁰ وقد يقترب منه النحو التحويلي إلا أنه يجعل من البنية الاندراجية المنطلق للتحويلات على حين يجعل العرب الأصل المنطلق منه أبسط الوحدات "وأقل ما يتكلم به مفرداً". والفرق كبير جداً، إذ مجموعة التحويلات هي التي تولد الوحدات نفسها بإحلالها مواضعها من البنية الجامعة.

⁴¹ ينبغي أن نميز بين هذا النحو العلمي الذي يكثر فيه التجريد والتعليل، والنحو التعليمي الذي لا يراد منه إلا الاستعانة به على تحصيل الملكة اللغوية، إلا أن هذا النحو هو نتيجة عن استثمار ما حققه النحو العلمي من جهة، وعلم تدريس اللغات من جهة أخرى.